مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

تقدير تقلبات سعر الصرف وأثره على الانفتاح التجاري في السودان (٢٠٠٥– ٢٠٢١م)

الضاوي العباس رحمة[١] حمودة إسماعيل النور ادم [٢] عبد العزيز سليمان مستور محمد [١]
[١] جامعة الدلنج، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.
[٢] جامعة شرق كردفان، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.

تاريخ الاستلام:2022/10/01 م تاريخ النشر:2022/12/30 م

مستخلص
تناولت الدراسة تقدير تقلبات سعر الصرف وإثره على الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية ، تمثلت مشكلة الدراسة في العجز المستمر في الميزان التجاري، أعتمدت الدراسة فرضية أساسية مفادها يؤثر سعر الصرف سلبياً على الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية، هدفت الدراسة للتعرف على تقلبات سعر الصرف وأثره على الانفتاح التجاري، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الانحدار الخطي البسيط لتحليل أثر العلاقة بين سعر الصرف والانفتاح التجاري، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: هنالك عجز مستمر في الميزان التجاري بلغ في المتوسط ٣٧٩٢ مليون دولار خلال فترة الدراسة مما أنعكس سلباً على درجة الانفتاح التجاري بمتوسط إنفتاح ٣٦.٤%، وأوصت الدراسة بإن تعمل الدولة بوضع سياسة إقتصادية تعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف لتنعكس إيجاباً على تجارة السودان الخارجية.
كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري.

Abstract
The study addressed the estimation of exchange rate fluctuations and its impact on the trade openness of the foreign trade of Sudan. The study problem was represented in the persistent deficit in the balance of trade. The study adopted a basic hypothesis that the exchange rate negatively affects the commercial openness of Sudan's foreign trade. The study aimed to identify the exchange rate fluctuations and their effect on the trade openness. The study used the analytical approach the simple linear regression to analyze the effect of the relationship between the exchange rate and trade openness. The study reached results, the most important of which were: There was a persistent deficit in the balance of trade which amounted to an average of $3792 million during the study period, reflecting negatively on the degree of commercial openness with openness average of 36.4%. The study recommended that the government should work to develop an economic policy that acts to achieve stability in prices to reflect positively on Sudan’s foreign trade.
Keywords: exchange rate, trade openness, exports, imports

مقدمة
تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية للدول ،حيث تربطها بعضها ببعض، وهي آلية لتحقيق النمو الإقتصادي ، فزيادة التجارة الخارجية تساعد في زيادة رفاهية الشعوب، وذلك بإتاحة خيارات متنوعة في مجالات الإنتاج و الإستهلاك و الإستثمار بالتالي لا يمكن عزل دول العالم بعضها عن البعض الاخر خصوصاً في مجال إنتقال السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الاموال فيما بينها ، كما أدى التوسع الكبير للمبادلات الدولية وزيادة الانفتاح التجاري بين البلدان الصناعية و الدول النامية الذي رافق التطور الهائل في وسائل الإتصال العالمية أدى الى ظهور الكثير من المشاكل على صعيد الأمور المالية الدولية ، ومع تسارع المتغيرات العالمية ظهر تصاعد الورادات في الوقت التي تقل فيه القدرة على التصدير الذي تسبب في عجز في الميزان التجاري، لذا نجد إن مشكلة تقلبات سعر الصرف يعتبر من أهم المشاكل الإقتصادية التي لها إنعكاسات سلبية على علاقات السودان التجارية، ومع تباشير إنفتاح تجارة السودان على المستوى الإقليمي و العالمي في أعقاب رفع أسم السودان من قائمة الدول الرعاية للإرهاب في ديسمبر ٢٠٢٠م وما تطلبه ذلك الانفتاح من جهود تسهم في معالجة التحديات التي تلازم الإقتصاد السوداني المتمثلة في العجز الدائم في الميزان التجاري وإرتفاع سعر الصرف بالإضافة الى التحديات التي شهدها العالم جراً تفشي جائحة كورونا و التي أثرت على الأداء الإقتصادي العالمي بصوره عامة نهاية العم ٢٠١٢م ، يجب على الدولة إتخاذ إجراءت تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال العمل على إستقرار سعر الصرف وإستدامته وإنتهاج سياسة تصحيحية سعر الصرف مقابل العملات الأخرى بهدف التوصل الى سعر صرف متوازن ومستقر، كذلك تصحيح سعر الصرف الجنيه السوداني في السوق المنظم ليعكس قيمته الحقيقية ،ووضع إستراتيجية تعمل على زيادة صادرات البلاد والبحث عن أسواق جديدة ، لا سيما تفعيل دور التكتلات الإقليمية أكثر والسعي وراء الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية لتحسين التبادل التجاري بين السودان و دول العالم .

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

مشكلة الدراسة: السودان يمر بحالة من عدم الإستقرار الإقتصادي بعد إنفصال الجنوب الذي كان له الأثر الكبير في إنخفاض حجم الصادرات خاصة النفطية بنسبة ٧٥% ، الذي أدى لعجز مستمر في الميزان التجاري ، وبناءًا عليه تم طرح التساؤلات التالية:

١/ ما دور سعر الصرف في معالجة تقلبات الميزان التجاري؟

٢/ ما مدى تأثير سعر الصرف على الانفتاح التجاري ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للآتي:

١/ معرفة مدى تأثيرها سعر صرف الجنية مقابل الدولار على تجارة الخارجية للسودان.

٢/ معرفة المجهودات التي قامت بها الحكومة السودانية والالية التي أتبعتها للتأثير على سعر الصرف للوصول الى سعر صرف مستقر.

٣/ قياس أثر العلاقة بين سعر الصرف و الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث من أهمية سعر الصرف ودوره الأساسي في التبادل التجاري ،كونه متغير أساسي ومهم في السياسة الاقتصادية ، وكذلك تتميز كونها دراسة تحليلية تطبق نموذج قياسي عن طريقة الإنحدار البسيط، حداثة فترة الدراسة و ربط المتغييرات التي يمر بها السودان وإنعكاتسها على التبادل التجاري على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

منهجية الدراسة: أعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، وهو يقوم بتوضيح المفاهيم الخاصة بالمتغيرات لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف و الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية ، والأسلوب القياسي التحليلي في الجانب التطبيقي حيث يقوم بقياس العلاقات التي سبق توصيفها، وتقدير العلاقة بين المتغيرات والمعلمات الخاصة بذلك، بإتباع طريقة الإنحدار الخطي البسيط.

سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف: هو عبارة مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية وبذلك يكون سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات

أهمية سعر الصرف: يربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي على المستوى الكلي والجزئي، يربط سعر الصرف بين أسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي وبما أن الهدف الرئيسي لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الأستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الأجنبية وهو الهدف المرغوب الإ أنه قد يصعب تحقيقه لخضوع سعر الصرف الى العديد من المحددات شأنه شأن إي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب[١].

أنواع سعر الصرف

سعر الصرف الإسمي: يُعرف على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الإسمي الجاري علماً ان سعر الصرف الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الذي يتم العمل به في الأسواق الموازية (السوداء) .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية .

سعر الصرف الحالي والآجل: يمكن التمييز بين نوعين من أسعار الصرف حسب المدة الزمنية فأسعار الصرف الحالية يعرف بإنه معدل الصرف الذي تتم من خلاله المبادلات للعملات بتسليم حاضر حيث يتم الإتفاق على تسليم العملات عند شراءها ، أما أسعار الصرف الآجلة تمثل إتفاق حالي وتاريخ إستلام مستقبلي مع عدم الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي سوف تطرأ على أسعار الصرف حيث يبقى ثابتاً حتى مع تغير سعر الصرف اليومي وذلك استناداً إلى شروط العقد المتفق عليه ، وعادة ما يتم هذا العقد لحماية المشترين بسبب ظروف عدم التأكد والمخاطر المستقبلية **سعر الصرف التقاطعي:** هو سعر عملة مقابل عملة أخرى مرتبطتين بعملة ثالثة مشتركة ، مثلاً الدولار مقابل العملتين فإنه يمكن أن نحدد التقاطع بينهما، مع توافر عدة شروط منها تحديد البنك الذي يقوم بإحتساب نوع العملة المباعة والمشتراة وسعرها وسعر العملة الثالثة.

سعر الصرف المعدل: يرتبط بواقع ميزان المدفوعات والذي يكون ذات تأثير مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والواردات للبلد

---

١ سمير فخري نعمة (٢٠١١م) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، ط١ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن، ص٣٦.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

أنظمة سعر الصرف

نظام سعر الصرف الثابت: ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لإسعار الصرف حيث أعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع أمكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية إستيراد وتصدير الذهب من والى الدول التي أتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها إتجاه بعضها البعض ، وفي ظل هذا النظام يمكن أن يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون أن يكون ملموساً وهنالك نقطة إستيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول ، ويمكن أن تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستنخفض قيمة العملة ولكن بنسبة أقل من نسبة تعادلها ، أما إذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة أكبر من نسبة تعادلها الإ أن هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لإمكانية إستيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا يقلل من الإنحراف الى حدود معينة .

نظام سعر الصرف المرن: يختلف هذا النظام عن سابقه في إن البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الأجنبية دون أن تتدخل أسواق الصرف الأجنبية ، ففي هذا النظام نجد إن قاعدة أسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً إستناداً الى قوى العرض والطلب وبالتالي فان جهاز الأسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الأخرى دون أن تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فان الطلب على الصرف الأجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي إن الطلب يعمل بإتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل بإتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الأسعار، كما إن السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الأسعار يعمل على إحداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والواردات، مع إن الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الآثار الضارة.

نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز): أعتمد هذا النظام على تثبيت أسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في أسواق الصرف لغرض المحافظة على إستقرار الأسعار من خلال إستخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية لمواجهة الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الإتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتونوودز) في ولاية نيوهمشاير سنة ١٩٤٤ وقد تم الإتفاق على تثبيت أسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الإ في حدود معينة ، ولكي تأخذ أسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً أو إنخفاضاً في حدود (١%) وقد شهدت أسعار الصرف أكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الإحتياطيات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتونوودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل .

نظام سعر الصرف المعوم المدار: يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي وبصورة حرة . إي أجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون إي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديده ، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند إنخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الأسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الأجنبي ومن ثم ترتفع وارداته من هذه السلع والخدمات ، هذا ما يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية أو إنكماشية للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات[١].

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

العوامل النقدية: يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره وسيتم التطرق الى هذه العوامل وكالاتي :

معدلات التضخم: ان ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنةً بالدول الاخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الواردات اكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات اسعار منخفضة وبزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى ، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الاجنبية ، لهذا فان ارتفاع الاسعار في دولة معينة اكثر مما هو عليه الحال في الدولة الاخرى يتطلب اجراءات نقدية مالية لاعادة الامور الى وضعها الطبيعي ، ويكون العكس في حالة انخفاض الاسعار اقل من الدول الاخرى .

---

[١] امين صيد (٢٠١٣م) سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، ط١، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان ص ص ٢٥-٢٦ .

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

سعر الفائدة: هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فاذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس ، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب للراس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية.

عرض النقد: يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها ، على الرغم من ان هنالك بعض الاقتصاديين لا يذهبون الى هذا الرأي . الا ان عدد كبير من الاقتصاديين المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي ومنهم الامريكي (Macklup) ينظرون الى اهمية عامل كمية النقود وتأثيره على اسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبين ان الاساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقود المتوفرة في البلد المعين .

العوامل المالية: ان للسياسة المالية ادواتها تمكنها من التأثير على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة وحتى حالة النشاط الإقتصادي للبلد ومن أهم العوامل المالية التي تؤثر في أسعار الصرف هي النفقات العامة، الإيرادات العامة (الضرائب) وعجز الموازنة الحكومية.

العوامل الحقيقية: كما إن للعوامل النقدية والعوامل المالية تأثير على سعر الصرف وكيف يتم من خلالهما معالجة الأختلالات التي تحدث كاتباع سياسة توسعية أو إنكماشية كالأصدار النقدي الجديد والإيرادات والضرائب وهناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية والتي هي كثيرة منها[1] الناتج القومي ، مستوى التشغيل والعوامل التجارية.

الميزان التجاري

مفهوم الانفتاح التجاري: يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الإقتصاد وذلك لأن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي وبالرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الإقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى إنتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب إن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به. ويعتبر الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والإتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الإستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الإقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين[2].

أهداف سياسة الانفتاح في المجال التجاري

يهدف الانفتاح إلى تحسين معدلات التبادل التجاري ، حيث يمكن الدولة من الإستفادة من التدفقات التجارية المالية بينهما وبين العالم الخارجي، كما يهدف إلى تحسين مركز الدولة في قدرتها على المساومة والمفاوضة على شراء وبيع السلع بالشروط التي تخدم مصلحتها ، ولا تضر مصلحة الدولة الأخرى ، مما يعزز مكانتها في السوق الدولية، وتضمن بقاءها وإستقرارها. و الانفتاح التجاري يلعب دوراً متنامياً في جهد التنمية في جميع دول العالم المعاصرة، خاصة في ضو سياسات التحرير الإقتصادي والانفتاح الدولي، وقد ساهمت الإتفاقيات الدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال العقود الأخيرة، وفي ظل المتغيرات العالمية.

إيجابيات الانفتاح التجاري: توجد العديد من الإيجابيات للإنفتاح التجاري والتي تستفيد منها إقتصاديات الدول، وأهمها الإستفادة من تخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات،ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال إحداث تغيرات عديدة في البلدان المتقدمة، وتناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية، وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية للحكومة. [3]

سلبيات الانفتاح التجاري: يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم إرتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود إجتماعية وإقتصادية. وبحجّة إحترام معايير الجودة والصحة، فإن الدول المتقدمة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية لإسواقها من واردات الدول النامية ، كما قد يترتب أيضاً على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو؛ وذلك لأن زيادة الواردات تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري والذي يتم تمويله عن طريق الدين

---

١ طاهر الاطرش (٢٠٠٧م) تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية- ص٩٦

٢ همام الشماع ، عمر هشام العمري (٢٠٠٢م) اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص٤٢.

٣ عبد الفتاح أبو شرارة (٢٠٠٧) الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات ، دار المسيرة الأردن ، ص٥٦.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

الخارجي، وعلى ذلك فإن الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية. ومن أسبابها الأخرى، تقلبات أسعار النفط العالمية، وإرتفاع أسعار الفائدة ، وتغير أسعار المواد الخام.

تأثير الانفتاح التجاي على معدلات التصدير : يتم التخطيط للصادرات من خلال عملية التنمية الإقتصادية ، بإعتبارها أحد أهم مرتكزات النمو الإقتصادي ومن أهم النشاطات الإقتصادية الأساسية في دفع عملية النمو إلى الأمام ، وفي المقابل يترتب على عملية التنمية الإقتصادية وضع معدلات نمو الصادرات، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات وتقطية الإحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج، تبداء الدول بمنح الأولوية للسلع والصناعات المنتجة للتصدير ، والتي تتميز بقدرة تنافسية عالية بالنسبة للأسواق الخارجية، إذن فالعنصر الحاكم هو توافر السوق الخارجية ، فتحرير التجارة تمكن الدول مهما كان مستوى تقدمها من إختراق الأسواق الدولية عن التصدير إذ أن تركيز وإعتماد الدول على إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في القطاعات الصناعية الأكثر كفاءة ، ولن يأتي هذا الإ من خلال إبعاد كل القيود التي تؤثر على التجارة [1].

المجهودات الحكومية لمعالجة تقلبات سعر الصرف (٢٠٠٥-٢٠٢١م).

جدول (١) تطور سعر الصرف الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية (٢٠٠٥- ٢٠٢١م) قبل الانفصال

العام	سعر الصرف
٢٠٠٥	٢.٤٤
٢٠٠٦	٢.١٧
٢٠٠٧	٢.٠٢
٢٠٠٨	٢.٠٦
٢٠٠٩	٢.٣٩
٢٠١٠	٢.٩٠
٢٠١١	٣.٧٠

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، شرطة الجمارك، وزارة المالية، أعوام مختلفة(٢٠٠٥- ٢٠١١م)

من جدول (١) نجد أن هنالك إستقرار في سعر الصرف للفترة ٢٠٠٥- ٢٠١١م لا يتجاوز ٢,٩٠ للجنيه مقابل الدولار بإستثناء العام ٢٠١١م وهذا يدل على الاصلاحات الحكومية ، حيث قامت الحكومة السودانية وبإستمرار في إطار الاصلاح أستهدفت سياسة البنك المركزي وبالتنسيق الكامل مع السياسة المالية في إطار الاقتصاد الكلي لتحقيق معدل نمو و المحافظة على أستقرار سعر الصرف وتهيئة مناخ الإستثمار وتسهيل إجراءات الصادر و الوارد ، تواصلت سياسة الحكومة في معالجة مشاكل سعر الصرف نجد في العام ٢٠٠٦م أتبعت سياسة سعر الصرف المرن المدار و تعزيز بنا إحتياطيات وأستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الاجنبي وتحريره ، وأنعكست هذه الإصلاحات على أستقرار سعر الصرف فسجل متوسط ٢.٠٩١ جنيه عام ٢٠٠٨م مقابل ٢.١٥٧ جنيه عام ٢٠٠٧م، في العام ٢٠١٠م، نتيجة لتأثير العوامل والتطورات الإقتصادية الخارجية و المتمثلة في إرتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة و الداخلية وتوقعات مرحلة إستفتاء جنوب السودان والتوسع في الكتل النقدية ،وضع بنك السودان المركزي إجراءات ركزت على أستقرار سوق النقد الأجنبي وتواصلت الحكومة في إصلاحات سعر الصرف في عام ٢٠١١م هدفت سياسة الحكومة لتشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الطلب على النقد الاجنبي ،بصورة عامة إستقرار في سعر الصرف خلال هذه الفترة.

جدول (٢) تطورسعر الصرف الجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية للفترة (٢٠٠٥- ٢٠٢١م)بعد الإنفصال

العام	سعر الصرف
٢٠١٢	٥.٥٠
٢٠١٣	٧.٢٠
٢٠١٤	٨.٩٠
٢٠١٥	١٠.٠٠
٢٠١٦	١٢.٠٠
٢٠١٧	١٨.٢٠
٢٠١٨	٤٨.٠٠
٢٠١٩	٦٢.٠٠
٢٠٢٠	٢٥٠.٠٠
٢٠٢١	٤٥٠.٠٠

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي(٢٠١٢- ٢٠٢١م)

يلاحظ من الجدول (٢) وبعد إنفصال جنوب السودان إصبح سعر الصرف الجنيه في حالة إرتفاع مستمر بسبب خروج جزء كبير من صادر النفط ،في العام ٢٠١٢م أستندت سياسة الحكومة بصورة أساسية على موجهات

١ حربي عريقات(٢٠١٠م) مبادي الإقتصاد الكلي والجزئي، التجارة الخارجية، عمان ، الاردن، ص ٩٠.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

وأهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي للدولة (٢٠١٢-٢٠١٤م) والذي يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصاداي من خلال الآثار السالبة الناتجة عن إنفصال الجنوب وما ترتب على ذلك من فقدان للموارد النفطية التي تمثلت في عجز الميزان التجاري ، وإنخفاض في سعر الصرف الجنيه ، كما أستمر بنك السودان المركزي في إنتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر الصرف بهدف التوصل الى سعر صرف متوازن ومستقر ،ظلت الحكومة في وضع اصلاحات وسياسات في كل عام لمعالجة تقلبات سعر الصرف الجنية ، في العام ٢٠١٣م اتخذت الحكومة إجراءات تصحيحية ،قامت بخفض قيمته من ٤.٤ جنيه للدولار الى٥.٧ جنيه للدولار ، حيث اسهمت هذه السياسة للدولة لترشيد ألاستيراد وزيادة موارد النقد الاجنبي ، حيث شملت ألاجراءت تخفيض سعر الصرف بإستمرار لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني بهدف الوصول الى سعر موحد ومستقر تحدده قوى العرض و الطلب، حيث لبغت نسبة التخفيض ٦% في نهاية العام في العام ٢٠١٥م ، كذلك أصدر بنك السودان المركزي موجهات عبر البرنامج الخماسي(٢٠١٥- ٢٠١٩م) من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بغرض تحقيق العجز في الميزان التجاري .أدت سياسات بنك السودان المركزي التي يتخذها كل عام تحسن في سعر الصرف وانخفضت الفجوة بين السعر الرسمي و الموازي ، بعد رفع العقوبات الأمريكية في أكتوبر ٢٠١٧م تم إجراء حزمة من السياسات الخاصة بسعر الصرف ، حيث أصدر منشور خاص بإستيعاب حافز السعر التأشيري في القطاع الخارجي تشجيعاً للصادر، في العام ٢٠١٩م وضع البنك المركزي سياسة صناع السوق في إعلان سعر الصرف اليومي للجنيه السوداني ، كل المحاولات لم تفلح في إستقرار سعر الصرف في العام ٢٠٢١م صدر بنك السودان المركزي وفي ظل وضع اقتصادي مبشراً بإنفتاح مصرفي على الانظمة المالية العالمية و الاقليمية في أعقاب رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب في ديسمبر ٢٠٢٠م جات سياسة البنك المركزي للعام ٢٠٢١م محورها الاول تحقيق الإستقرار النقدي وذلك من خلال العمل على إستقرار المستوى العام للاسعار وإستقرار سعر الصرف وإستدامته، ولكن لا يزال سعر الصرف الجنيه في حالة تذبذب ، يتضح من الجدول أدناه إن سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الإمريكي غير مستقر في أغلب الفترات الزمنية وهذا ما يؤثر سلباً أو إيجابياً على قيمة العملة المحلية وبالتالي الوضع التوازني لميزان المدفوعات حيث يتبين إن سعر الصرف في الأعوم من ٢٠٠٥م الى ٢٠١٠ م في حالة إستقرار لا يتجاوز ٢.٩٠ جنيه مقابل الدولار ، وهذا يدل على فاعلية السياسة النقدية والمالية المتبعة في البلد، ولكن بعد انفصال جنوب السودان حصل تذبذب مستمر للجنيه السوداني وفي نفس الوقت نجد ميزان التجاري في حالة عجز مستمر. فقد أرتفع سعر الصرف في العامين ٢٠٢٠م ، ٢٠٢١ م ليصل الى ٢٥٠ جنيه، ٤٥٠جنيه على التوالي مقابل الدولار الواحد.

جدول (٣) تطور الميزان التجاري الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١م) مليون دولار

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠٥م	٤,٨٢٤.٣	٦.٧٥٦.٨	(١٩٣٢.٥)
٢٠٠٦م	٥.٦٥٦.٦	٨.٠٧٣.٥	(٢٤١٦.٩)
٢٠٠٧م	٨,٨٧٩.٢	٨.٧٧٥.٥	١٠٣.٧
٢٠٠٨م	١١.٦٧٠.٠	٩.٣٥١.٥	٢٣١٨.٥
٢٠٠٩م	٨,٢٥٧.١	٩.٦٩٠.٩	(١٤٣٣.٨)
٢٠١٠م	١١,٤٠٤.٣	١٠,٠٤٤.٨	١٣٥٩.٥
٢٠١١م	٩,٥٩٨.٦	٨,١٢٧.٧	١٤٧٠.٩

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، شرطة الجمارك، وزارة المالية ، (٢٠٠٥-٢٠١١م)

من خلال جدول (٣) نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٥م أرتفع العجز من ٢٩٧.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٩٣٢.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل ٥٩١% ويعوى ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات التي إرتفعت من ٤٠٧٥.٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٦٧٥٦.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل ٦٥.٨% . أما العام ٢٠٠٧م فشهد الميزان التجاري فائضاً حيث تحول العجز في الميزان التجاري من ١٤٤٨.١ مليون دولار عام ٢٠٠٦م إلى فائض قدره ١١٥٦.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧م ويعزى ذلك إلى الزيادة في حصيلة الصادرات البترولية من ٥٠٨٧.٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦م إلى ٨٤١٨.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧م إي بمعدل ٥٧% بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الأخرى من ٥٦٩.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٦م إلى ٤٦٠.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٧م، أما الواردات فقد إرتفعت من ٧١٠٤.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦م إلى ٧٧٢٧.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧م بمعدل ٨.٧% .وفي عام ٢٠٠٨م سجل الميزان التجاري من فائض قدره ٣٤٤١.١ مليون دولار عام ٢٠٠٨م تحول إلى عجز قدره ٦٩٤.٣ مليون دولار عام ٢٠٠٩م، حيث إنخفضت قيمة الصادرات من ١١٦٧٠.٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٧٨٣٣.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩م بمعدل ٣٢.٩% وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأسعار العالمية للنفط بالإضافة لانخفاض الكميات المصدرة، بينما إرتفعت حصيلة الصادرات الأخرى من ٥٧٦.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٧٠٢.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩م. أما الواردات فقد إرتفعت إرتفاعاً طفيفاً من ٨٢٢٩.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٨٥٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩م بمعدل زيادة ٣.٦% وكان ذالك بسبب واردات القطاع الخاص بمعدل ١٣.٣%، بينما إنخفضت الواردات الحكومية إلى ٦١.٩% ، عام ٢٠١٠م شهد الميزان التجاري إنخفاضاً في الفائض من ٢٥٦٤.٩ مليون دولار عام

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

٢٠١٠م إلى ١٤٧٠.٩ مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ٤٢.٦% ويعزى الانخفاض إلى حصيلة الصادرات من ١١٤٠٤.٣ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ٩٥٩٨.٦ مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ١٥.٨% وسبب انخفاض قيمة الصادرات إلى الكميات المصدرة من المنتجات البترولية نتيجة لفقدان كمية كبيرة الإنتاج وتحويل معظم حقول النفط لدولة جنوب السودان ، بالرغم من ارتفاع حصيلة صادر الذهب من ١٠١٨.١ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ١٤٤١.٧ مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ٤١.٦% وكذالك ارتفاع حصيلة الصادرات الأخرى من ٦٩١.١ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ٨٥٢.٥ مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ٢٣% نتيجة للإرتفاع الملحوظ لصادر الضان والصمغ العربي والكركدي . أما الواردات قد إنخفضت من ٨٨٣٩.٤ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ٨١٢٧ مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ٨% وذلك نتيجة لبعض إجراءات ترشيد الاستيراد التي إتخذتها السلطات، ومنها إصدار القرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١١م بتاريخ ٥ /١/ ٢٠١١م الصادر من وزارة التجارة الخارجية والذي بموجبه تم حظر استيراد بعض السلع، مما أدى إلى انخفاض في وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية. يحلاظ من الجدول رقم (٢)حقق الميزان التجاري خلال العام ٢٠١٠م فائض قدره ١٣٥٩.٥مليون دولار وذلك بإرتفاع حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية،ن إما العام ٢٠١١م أنخفضت حصيلة الصادرات من ١١٤٠٤.٣ مليون دولار عام ٢٠١٠م الى ٩,٥٩٨.٦مليون دولار عام ٢٠١١م بمعدل ١٥.٨% ، بالرغم من هذا الإنخفاض إلا أن الميزان التجاري حقق فائض من ١٤٧٠.٩مليون دولار خلال هذه الفترة ويعزى ذلك الى إرتفاع صادر معدن الذهب ، اما جانب الواردت انخفضت من ٨٨٣٩.٤ مليون دولار عام ٢٠١٠م الى ٨١٢٧.٧ مليون دولار عام ٢٠١١م، بمعدل ٨% وذلك نتيجة لبعض ترشيد الاستيراد التي اتخذتها باصدار القرار الوزاري الصادر من وزارة التجارة الخارجية رقم (٢) بتاريخ ١/٥/ ٢٠١١م ، وظلت الدول الآسوية غير العربية تمثل السوق الرئيسي للصادرات السودانية ، كما تمثل المصدر الرئيسي للواردات .

جدور (٤) تطور الميزان التجاري الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١١م) مليون دولار

العام	الصادرات	الواردات	العجزفي الميزان التجاري
٢٠١٢م	٣,٣٦٧.٧	٨,٣٣٨.٠	(٤٩٧٠.٣)
٢٠١٣م	٧٠٨٦.٢	٨,٧٢٧.٩	(١٦٤١.٧)
٢٠١٤م	٤,٣٥٠.٢	٩,٢١١.٣	(٤٨٦١.١)
٢٠١٥م	٢٤٢١.٢	٥٩٤٩.٧	(٣٥٢٨.٥)
٢٠١٦م	٣٠٩٣.٦	٤٠٦١.٠	(٤٣٩٧.٤)
٢٠١٧م	٧٤٩١.١	٨٢٤٦.٧	(٤١٨٥.٧)
٢٠١٨م	٣٤٨٤.٧	٧٠٦٥.١	(٣٥٨٠.٤)
٢٠١٩م	٣٧٤١.٦	٨٣٦١.٥	(٤٦١٩.٩)
٢٠٢٠م	٣٨٠٢.٦	٩٨٣٧.٧	(٦٠٣٥.١)
٢٠٢١م	٤٢٧٩.٠	٩٢٣٧.٩	(٤٩٥٨.٩)

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي من ٢٠١٢ -٢٠٢١م

جدول (٤) يوضح أنه بعد إنفصال الجنوب أصبح الميزان التجاري في حالة عجز مستمر، ولم يسجل أي فائض بعد خروج صادرات النفط ،في العام ٢٠١٢م انخفضت الصادرات الى ٣,٣٦٧.٧ مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠١١م ويرجع ذلك الانخاض الى انفصال جنوب السودان وخروج ٧٥% من صادر البترول، حيث صاحب عجز في الميزان التجاري قدره (٤٩٧٠.٣ مليون دولار ، وفي العام ٢٠١٣م تحسنت قيمة الصادرات وبلغ الإجمالي ٧٠٨٦.٢مليون دولار بمعدل ٧٤.٣% مما صاحبه انخفاض في عجز الميزان التجاري من (٤٩٧٠.٣) مليون دولار عام ٢٠١٢م الى (١٦٤١.٧) مليون دولار عام ٢٢٠١٣م، في الأعوام ٢٠١٤م ، ٢٠١٥م تراجعت الصادرات الى ٤,٣٥٠.٢ مليون دولارو ٢٤٢١.٢ مليون دولار على التوالي، مما صاحبها إنخفاض في عجز الميزان التجاري وإنخفاض في الواردات للعام ٢٠١٦م، العام٢٠١٧م تحسنت الصادرات وأرتفعت من ٣٠٩٣.٦ مليون دولار عام ٢٠١٦م الى ٧٤٩١.١مليون دولار عام ٢٠١٧م، بالرغم التحسن ولكن صاحبها أرتفاع كبير في قيمة الورادات من ٤٠٦١.٠ مليون دولار عام ٢٠١٦م الى مليون ٨٢٤٦.٧ دولار عام ٢٠١٧م ، بالرغم الأرتفاع في قيمة الواردات ولكن صاحبه إنخفاض في عجز في الميزان التجاري من ٤٣٩٧.٤ مليون دولار عام ٢٠١٦م الى ٤١٨٥.٧ مليون دولار عام ٢٠١٧م بمعدل ٢.٤% اما الاعوام من ٢٠١٩م ، ٢٠٢٠م ، ٢٠٢١م أرتفعت الصادرات إرتفاع طفيف ، مصاحبه بإرتفاع قيمة الورادات وعجز مستمر في الميزان التجاري ، بالرغم الإصلاحات الحكومية ظل الميزان التجاري في حالة عجز نتيجة للاوضاع التي يمر بها السودان وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

جدول(٥) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في السودان خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١م).

العام	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون جنية)	درجةالانفتاح التجاري في السودان %
٢٠٠٥م	٤.٨٢٤.٣	٦.٧٥٦.٨	٢٠.٣	٥٧.٠
٢٠٠٦	٥.٦٥٦.٦	٨.٠٧٣.٥	٢٢.٤	٦١.٣
٢٠٠٧م	٨.٨٧٩.٢	٨.٧٧٥.٥	٢٤.٨	٧١.٢

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

٢٠٠٨م	١١.٦٧٠.٠	٩.٣٥١.٥	٢٦.٤	٨٠.٠
٢٠٠٩م	٨.٢٥٧.١	٩.٦٩٠.٩	٢٨.٠	٦٤.١
٢٠١٠م	١١,٤٠٤.٣	١٠,٠٤٤.٨	٢٩.٤	٧٣
٢٠١١م	٩,٥٩٨.٦	٨,١٢٧.٧	٢٧.٠	٦٥.٧
٢٠١٢م	٣,٣٦٧.٧	٨,٣٣٨.٠	٢٧.٧	٤٢.٣
٢٠١٣م	٧٠٨٦.٢	٨,٧٢٧.٩	٢٩.٦	٥٣.٤
٢٠١٤م	٤,٣٥٠.٢	٩,٢١١.٣	٣١.٦	٤٣.٠
٢٠١٥م	٢٤٢١.٢	٥٩٤٩.٧	٣٣.٠	٢٥.٤
٢٠١٦م	٣٠٩٣.٦	٤٠٦١.٠	٣٤.١	٢٠.٧
٢٠١٧م	٧٤٩١.١	٨٢٤٦.٧	٣٥.٧	٤٤.١
٢٠١٨م	٣٤٨٤.٧	٧٠٦٥.١	٣٦.٧	٢٨.٧
٢٠١٩م	٣٧٤١.٦	٨٣٦١.٥	٣٦.٢	٣٣.٤
٢٠٢٠م	٣٨٠٢.٦	٩٨٣٧.٧	٣٥.٦	٣٨.٣
٢٠٢١م	٤٢٧٩.٠	٩٢٣٧.٩	٣٥.٠	٣٨.٦

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، شرطة الجمارك، وزارة المالية، أعوام مختلفة

من جدول (٥) نجد أن الانفتاح التجاري للإقتصاد السوداني متذبذب ،بلغ متوسط درجة إنفتاح خلال فترة الدراسة ٤٩.٤% ، ولكن بعد إنفصال جنوب السودان وتحويل حقول النفط الى دولة جنوب السودان بلغ متوسط درجة الانفتاح٣٦.٤% وهي نسبة أقل من الحد الادني لدرجة الانفتاح العالمي ٤٥%،بصورة عامة نجد في العام ٢٠٠٨م سجلت أعلى درجة إنفتاح ٨١% وهي أعلى نسبة إنفتاح لتجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة ، ثم تراجعت درجة الانفتاح الى ٢٠.٧% عام ٢٠١٦م وهي أدنى درجة إنفتاح ،وبعد إنفصال جنوب السودان وقلت نسبة الصادرات البترولية أصبح الإنفتاح التجاري في حالة تدهور مستمر إرتفعا وهبوطاً، ويعزى ذلك الى الإنخفاض الكبير في حجم الصادرات حيث سجلت ٩,٥٩٨.٦مليون دولار في العام ، ٢٠١١م ، مقارنة ب ٣,٣٦٧.٧مليون دولار عام ٢٠١٢م ويرجع ذالك الإنخفاض إلى تداعيات إنفصال جنوب السودان وتحويل حقول النفط الى دولة الجنوب ، يلاحظ من خلال الجدول (٣) نجد تراجع في الانفتاح التجاري الى ٤٢.٣% ويعزي ذلك للانخفاض الكبير في الصادرات ،نجد كلما حقق الميزان التجاري فائض كلماإرتفعت درجة الانفتاح التجاري، الأمر الذي يتوجب على الدولة وضع إستراتيجيات تعمل على زيادة صادرات البلاد والبحث عن أسواق جديدة ، لا سيما تفعيل دور التكتلات الإقليمية أكثر والسعي وراء الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية . العام ٢٠١٧م ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري الى ٤٤.١% نسبة الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات من ٣٠٩٣.٦مليون دور عام م٢٠١٦ الى مليون دولار عام ٢٠١٧م الذي شهد انخاض في عجز الميزان العام ٢٠١٨م ، كذلك شهد إنخفاض كبير في درجة الانفتاح التجاري نسبة ٢٨.٧% ويعزى ذلك الى تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية في البلاد، بصوره عامة منذ العام ٢٠١٠م الى ٢٠٢١م لم يكن السودان منفتحاً تجارياً ، حيث سجلت متوسط درجات الانفتاح ٤٢.٩% دون ٤٥% و التي تمثل الحد الأدنى لدرجة الانفتاح التجاري تجارياً ، بإستثناء العام ٢٠١٠م و٢٠١١م الذي كان فيها الانفتاح التجاري سجل نسب معدلات إيجابية أكثر من ٤٥% ، ويرجع ذلك إلى الطفرة الكبيرة في صادرات البترول والمعادن أهمها الذهب ولكن ظل الانفتاح متذبذب بسبب الزيادات الكبيرة في الواردات مقارنة مع الصادرات.

تحليل العلاقة بين سعر الصرف و الانفتاح التجاري

تهدف الدراسة إلى قياس أثر سعر الصرف على الانفتاح التجاري على تجارة السودان الخارجية (٢٠٠٥-٢٠٢١م)، وذلك اعتمادًا على نموذج الانحدار البسيط. يعتبر الإنحدار الخطي البسيط من المقاييس المهمة لقياس نوعية العلاقة بين متغيرين،اذ إن الكثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين إذ هي علاقة إعتماديه ويعتبرالإنحدار الخطي البسيط هو أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقة بين متغيرين على شكل علاقة دالة،يسمى أحد المتغيرات بالمتغير التابع والمتغير الأخر متغير مستقل ذات تأثير في تغير المتغير التابع .ففي هذه الدراسة يقوم الباحث على دراسة مدى تأثير سعر الصرف (المتغير المستقل) على الانفتاح التجاري (المتغير التابع) تمت صياغة النموذج على الشكل التالي:

حيث أن:

$$Y= \beta_0 + \beta_1 X_1+ U$$

B_0: القاطع.

β_1 : معلمات النموذج

X_1: سعر الصرف

Y: الانفتاح التجاري مُقاساً بحاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات بالقيم الحقيقية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، بالدولار..

U: المتغير العشوائي.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

فرضية الدراسة : تقلبات سعر الصرف توثر سلبياً على الانفتاح التجاري في السودان. تم تحديد مشكلة الدراسة ووضع الفروضية الملائمة لها قام الباحث بإستعمال برنامج (SPSS_16) لمعرفة النتائج وتحليلها. وتم تحليل أثر سعر الصرف على الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية للفترة (٢٠٠٥ -٢٠٢١م).

النموذج القياسي

يتناول النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج، بالإضافة إلى رسم هذه المتغيرات، ويتناول أختبار نموذج الوحدة القياسي، وتحليل تقدير نتائج النموذج القياسي ككل، ومحاولة التوصل إلى النتيجة النهائية من حيث قبول أو رفض الفرضية[١].

جدول (٦) متغيرات الدراسة العلاقة بين سعر الصرف و الانفتاح التجاري (٢٠١٠_٢٠٢١م).

العام	سعر الصرف	درجةالانفتاح التجاري في السودان %
٢٠٠٥	٢.٤٣٥	٥٧.٠
٢٠٠٦	٢.١٧١	٦١.٣
٢٠٠٧	٢.٠١٥	٧١.٢
٢٠٠٨	٢.٠٥٨	٨٠.٠
٢٠٠٩	٢.٣٩٠	٦٤.١
٢٠١٠	٢.٩٠٠	٧٣
٢٠١١	٣.٧٠٠	٦٥.٧
٢٠١٢	٥.٥٠٠	٤٢.٣
٢٠١٣	٧.٢٠٠	٥٣.٤
٢٠١٤	٨.٩٠٠	٤٣.٠
٢٠١٥	١٠.٠٠٠	٢٥.٤
٢٠١٦	١٢.٠٠٠	٢٠.٧
٢٠١٧	١٨.٢٠٠	٤٤.١
٢٠١٨	٤٨.٠٠٠	٢٨.٧
٢٠١٩	٦٢.٠٠٠	٣٣.٤
٢٠٢٠	٢٥٠.٠٠٠	٣٨.٣
٢٠٢١	٤٥٠.٠٠٠	٣٨.٦

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ،٢٠٠٥-٢٠٢١م

جدول(٧): نتائج تقدير النموذج القياسي الإنحدارالخطي البسيط

المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	إختبارt ومستوى معنوية		إختبار F ومستوى معنوية	
	B	S.E	Beta	T	sig	F	Sig
Constant	5.762	4.695		٢.570	.037	١4.45	.025
سعر الصرف	8.945	.87	.747	.620	.000		
معامل الإرتباط (R)	.697						
معامل التحديد (R^2)	.628						
معامل التحديد المعدل	.373						
Durbin-Watson	2.586						

المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS ٢٠٢٢م

ويمكن التعبير عن المعادلة المقدرة لهذا النموذج كالتالي :

$$Y= 5.763 + 8.645X_1 .$$

من خلال العلاقة بين المتغيرين، نجد العلاقة قوية وطردية بموجب الإشارة الموجبة، أما معامل التحديد الذي يفسر تأثير المتغير المستقل سعر الصرف على المتغير التابع الانفتاح التجاري والذي جاءت نسبته ما تعادل ٦٢.٨% بينما المتغيرات الاخرى الغير مدرجه في النموزج الذي يحتويه المتغير العشوائي و الذي يفسر المتغير التابع بما يعادل نسبته 37. 3% وفيما يتعلق بمعنوية النموذج فهو معنوي وذلك بالنظر إلى prob(f) التي جاءت قيمتها 14.45 وهذه القيمة تعادل قيمة الخطأ المعياري الذي جاءت قيمته 025. التي تمثل أقل من ٠.٠٥ عند درجة ثقة ٩٥%. ويلاحظ أن هذه القيمة تؤكد معنوية النموزج ويمكن الإعتماد عليه في التنبوء المستقبلي ومن خلال النموزج جاء الحد الثابت قيمته 5.762 ، والإشارة الموجبة تدل على أن النموزج يبدأ من المحور الرئسي وهذا ما تؤكده النظرية الإقتصادية، أما بالنسبة لميل لسعر الصرف الذي جاءت قيمته 8.956 وهذه القيمة تؤكد في حالة زيادة سعرالصرف بوحدة واحدة تؤدي لزيادة الانفتاح التجاري بمقدار 8.956 مليون دولار وهذا ينطبق على ما تنص عليه فرضية الدارسة والتي مفادها أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبياً على الانفتاح التجاري،

[١] محمد بلال الزعبي وعباس الطلافحة(٢٠٠٢م) النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية ،دار وائل للنشر، عمان الاردن، ص ٣٠٧

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

استناداً إلى نتائج القياس الموضحة اعلاه فإنه يمكن الحكم على قبول هذه الفرضية. كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتمال التجميعي للمشاهدة والاحتمال التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه :

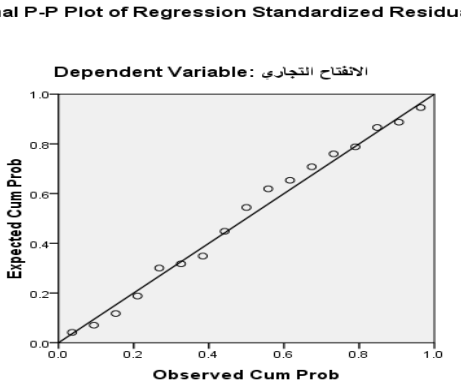

النتائج

١/ يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي والعالمي بحكم التبادل السلعي والمالي بين البلدان كما يمثل المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي.

٢/ هنالك عدم إستقرار في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار رغم المجهودات التي قامت بها الحكومة السودانية في الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١م).

٣/ هنالك عجز مستمر في الميزان التجاري بعد فصل دولة جنوب السودان بسبب الفاقد الكبير في النفط ،حيث بلغ متوسط العجز مبلغ ٣٧٩٢مليون دولار.

٤/ هنالك تدني في الانفتاح التجاري لتجارة السودان الخارجية ، حيث بلغ متوسطة درجة إلافتاح التجاري بعد إنفصال دولة الجنوب ٣٦.٤% وهي نسبة أقل من الحد الادنى للانفتاح التجاري العالمي ٤٥% ، نجد كلما حقق الميزان التجاري فائض كلماإرتفعت درجة الانفتاح التجاري.

٥/ ان الارتباط بين سعر الصرف والانفتاح التجاري من خلال الصادرات والواردات في السودان هو إرتباط قوي.

التوصيات

١/ العمل على وضع سياسات إقتصادية تعمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف لتنعكس إيجابيا على تجارة السودان الخارجية .

٢/ تخفيض سعر الصرف ورفع قيمة العملة المحلية بهدف الإستقرار الداخلي وعدم التمسك بسعر صرف ثابت وإن يكون واقعياً يعكس قوى العرض والطلب .

٣/ الإبتعاد عن ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة واحدة كالدولار مثلاً وذلك لتجنب الصدمات المتوقعة واتباع سياسة صرف أكثر مرونة من خلال ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية .

٤/ يتوجب على الدولة وضع إستراتيجيات تعمل على زيادة صادرات البلاد والبحث عن أسواق جديدة ، لا سيما تفعيل دور التكتلات الإقليمية أكثر والسعي وراء الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.

٥/ يجب على الدولة محاولة علاج عجز الميزان التجاري عن طريق تمويله بمصادر داخلية وعدم الإعتماد على الأستدانة الخارجية .

المراجع

١/ أمين صيد (٢٠١٣م) سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط١، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، لبنان.

٢/ حربي عريقات (٢٠١٠م) مبادي الإقتصاد الكلي والجزئي، التجارة الخارجية ، عمان الاردن.

٣/ سمير فخري نعمة (٢٠١١م) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن.

٤/ طاهر الاطرش (٢٠٠٧م) تقنيات البنوك، ط٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية.

٥/ عبد الفتاح أبوشرارة (٢٠٠٧م) الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن.

٦/ محمد بلال الزعبي وعباس الطلافحة (٢٠٠٢م) النظام الإحصائي SPSS، فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر، عمان الأردن.

٧/ همام الشماع، عمر هشام العمري (٢٠٠٢م) اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد.

٨/ تقارير الإحصاء المركزي ٢٠٠٥ - ٢٠٢١م

٩/ تقارير بنك السودان المركزي من ٢٠٠٥ - ٢٠٢١
١٠/ تقارير وزارة المالية و الإقتصاد الوطني من ٢٠٠٥ -٢٠٢١م